ثم ماذا . . .

بقلم الد كتور طه حسين

لم يسئنى سقوط الدستور ولم يسرني فقد الدستور وهو منذ شهور طوال ، كان وهما يقسم الوزراء يمين الإخلاص له، ثم لا يكادون يفرغون من قسمهم حتى يسخروا منه ، ويعبثوا به ، ويفعلوا بنصوصه وروحه الأفاعيل ، وقيام الوهم سخف من السخف ، ولون من ألوان التضليل ، وسقوطه تحرر من الخرافة ، وتبرؤ من عبادة الأصنام التى لا تغنى عن الذين يعبدونها شيئا .

لم يسئنى إذن سقوط الدستور ولم يسرني ، فقد كان كلاما مكتوبا تسجل فيه على السلطان القائم ، مهما يكن ، طائفة من حقوق الشعب ، وكان تسجيل هذه الحقوق فنا من فنون العزاء للذين يصيبهم الظلم أو يلم بهم الضيم. كانوا يقولون لأنفسهم أنهم ظلموا ، مع أن الدستور ينصفهم ، وأنهم سيموا الضيم والخسف مع أن الدستور يكفل لهم العزة والكرامة والإباء . وكانت الظروف تتيح لهم أحيانا أن يخاصموا السلطان الذى ظلمهم أو سامهم الضيم ، وأن يظفروا بالنصفة . وكانوا على كل حال يجدون شيئا من القوة على احتمال ما يصب عليهم من المكروه ، يقولون لأنفسهم أن الذين صبوا عليهم ما يكرهون قد خالفوا أمر الدستور .

من أجل هذا لم يسرنى سقوط الدستور ، وكنت أوثر أن يظل هذا الوهم قائما حتى يوضع دستور جديد لا يلغيه إلا ليقوم مقامه .

ولكن الدستور على كل حال لم يذهب إلى غير رجعة ، وإنما ذهب ليوضع مكانه دستور جديد ، فالحياة التى نحياها الآن دون دستور موقوتة لا أدرى أتقصر أم تطول ولكنها موقوتة آخر الأمر لأن قائد الجيش قد أعلن ذلك وهو صادق فيما يعلن ، ولأنه قد عاهد الله والشعب على أن يحتفظ للمصريين بحقوقهم كاملة لا يحيد فى إجرائها عن العدل ولا ينتقص منها قليلا ولا كثيرا حتى يتم وضع الدستور الجديد وتنفيذه .

والناس يختلفون فى هذا الدستور الجديد كيف يوضع ومن الذى يضعه ولأى نظام من نظم الحكم يراد وضعه وما أعرف وقتا يجب فيه على المثقفين أن يعلنوا آرائهم فى هذا الأمر كهذا الوقت الذى ابتدأ منذ أعلن قائد الجيش سقوط الدستور . فهو الوقت

الذى يجب أن يبصر فيه الشعب بحقوقه ، وأن يشار فيه على السلطان القائم بما يحسن أن يأتى وبما يحسن أن يدع .

وكان الدستور الذي ألغى قد صدر على نحو لم يرض عنه المصريون . أعدته لجنة من فقهاء الساسة وساسة الفقهاء على كره من الشعب الذى لم يكن يحب أن يتنزل عليه الدستور من عل ، وإنما كان يريد أن يصدر الدستور عنه هو فيستمد من شعوره وحسه ، ومن قلبه وعقله ، ومن آماله وآلامه وحاجاته . وكان سعد رحمه الله يسمى اللجنة التى مالأت السلطان القائم وأعدت له الدستور لجنة الأشقياء . ولكن الدستور لم يكد يصدر وينفذ لأول مرة حتى رضى عنه الناس ، وآمنوا به ، وضحوا بالأنفس والأموال والجهود فى سبيل صيانته ، وأعلنوا أنه دستور الشعب ثم لم تمض أعوام حتى وقف إلى أجل ، ثم ألغى ، ووضع مكانه دستور آخر ، وقيل أن الدستور منحة من الملك ، وأن من ملك المنح يملك المنع كما يملك التغيير والتبديل . ثم قويت هذه النظرية فى نفوس جماعات من الساسة حتى أباحوا لأنفسهم بعد عودة الدستور القديم أن يهدروا روحه ونصه فى غير موقف ، وأن يعينوا على إهدار روحه ونصه ، كلما اشتاقوا إلى الحكم أو حرصوا على البقاء فى مناصب الحكم . حتى لم يبق شك آخر الأمر فى أن الدستور قد صار هزئا ولعبا ولم يكن لهذا كله مصدر إلا أن الدستور القديم لم يصدر عن الشعب وإنما صدر عن السلطان .

وإذن فأول ما يجب حين نفكر فى وضع دستور جديد هو أن نرد الحق الأكبر إلى أهله ، والحق الأكبر هو الدستور وصاحب هذا الحق هو الشعب . فالدستور لا يوضع للملك ولا يوضع للحكومة ولا يوضع لهيئة من الهيئات ، بل الدستور لا يوضع لجيل من الأجيال ، إنما وضع للشعب كله الذى يتجدد وتتعاقب أجياله على مر الزمن وهذا الشعب هو صاحب الحق الأول فى أن يختار لنفسه

نظام الحكم ، وفى أن يضع لنفسه أصول النظام الذى يختاره ، ومن حق أجياله المتعاقبة أن تغير هذا النظام بين حين وحين، لتلائم بينه وبين حاجاتها وأطوارها التى تتعاقب عليها . وإذن فأول ما ينبغى هو ألا يكون الدستور منحة تهدى إلى الشعب ، فليست فى مصر قوة تستطيع أن تهدى إلى الشعب دستورا وإنما الشعب هو الذى يعطى نفسه الدستور الذى يريد ، وهو الذى يعطى كل هيئة من هيئاته ، وكل سلطة من سلطاته حقوقها ويفرض عليها واجباتها وكل انحراف عن هذه الطريق المستقيمة يعرض للزلل ويورط فى الخطأ ويهيأ المشكلات التى

لا تلبث أن تثور وتفسد على الشعب أمره بعد وقت قصير أو طويل . والناس يتحدثون عن لجنة يراد تأليفها لوضع دستور جديد ، وليس من شك فى أن تأليف هذه اللجنة واجب ليس منه بد ، ولكنه فيم أفهم لجنة تعد الدستور أو تعد مشروع الدستور ليعرض بعد ذلك على الذين يمثلون الشعب تمثيلا صحيحا ليدرسوه ويناقشوه ويقروه كما قدم إليهم أو بعد أن يدخلوا فيه ما يحبون من تغيير وتبديل .

وإذا كان هذا الفهم صحيحا فليس يهم أن تكون هذه اللجنة التمهيدية كبيرة أو صغيرة ، تتألف من مئة أو من أكثر من مئة . أو من أقل من مئة . وإنما المهم أن تكون لجنة من الذين يفقهون الدستور ويحسنون التصرف فى أحكامه ويحسنون العلم بحاجات الشعب وآماله ليكون المشروع الذى يعدونه مقاربا لا يكلف ممثلي الشعب فى درسه وإقراره عناء ثقيلا ولا بحثا طويلا . فقد ينبغى أن يكون الوقت الذى يمضى بين إلغاء الدستور القديم وإعلان الدستور الجديد غير مسرف فى الطول .

وقد دعا صديقنا الأستاذ محمود عزمى إلى استفتاء الشعب فورا فى الاختيار بين الملكية والجمهورية لتستقبل اللجنة الإعدادية عملها على بصيرة . وأنا أشارك صديقنا فى هذه الدعوة وأكاد أعتقد أن اختيار الشعب واضح منذ الآن وأن استفتاءه سينتهى إلى تقرير النظام الجمهورى الذى يدعو إليه الداعون وأنا منهم منذ أنزل الملك السابق عن عرشه . فقد عاشت مصر على النظام الملكى

منذ عرفها التاريخ أو منذ عرفت هى التاريخ إلى الآن . وشقيت بهذا النظام شقاء متصلا ، كان لها فى العصور القديمة ملوك يرون أنفسهم آلهة ويراهم الشعب آلهة أيضا . ثم كان لها ملوك يرون أنفسهم ظلالا للآلهة أو ظلا لإله واحد . وكلهم كانوا يخادعون أنفسهم ويخادعون الناس وكلهم كانوا يسيمون الناس فنونا من العسف والخسف باسم هذا السلطان الوهمى الذى ينزلونه على أنفسهم من السماء ، وقد آن للمصريين ألا يخدعوا أنفسهم ، وألا يخدعهم أحد عن أنفسهم وأن يعلموا أن الحكم يأتى منهم ولا يتنزل عليهم وأن الحكام مهما يكونوا خدام لا سادة ينصبهم الشعب ليؤدوا بعض أعماله التى تتصل بمرافقه السياسية والاجتماعية على اختلافها فليس هناك سادة مقدسون يعصمون من التبعات ويرتفعون على الشبهات ويسودون ولا يسادون ، وإنما هناك حكام يختارهم الشعب ليدبروا له أمره في الحدود التى يرسمها لهم الدستور ، يرزقهم على ذلك أجورهم ، ويسألهم بعد ذلك عما يعملون . وقد

سئم المصريون فيما اعتقد نظام الراعى والرعية ، والسيد والمسود ، ولم يبق منهم إذا ذكر الملوك إلا من يتمثل إن كان مثقفا قول أبي العلاء :

مل المقام فكم أعاشر أمة

أمرت بغير صلاحها امراؤها

ظلموا الرعية واستجازوا كيدها

وعدوا مصالحها وهم أجراؤها

فإن لم يكن مثقفا قال كلاما يشبه من قريب أو من بعيد هذا القول من شعر أبي العلاء ولست أعرف هذا العصر الذى ارتقي فيه العقل وتنبهت فيه الشعوب لحقوقها أسخف سخفاً ولا أشد إغراقا فى الوهم من توارث الملك لا لشى إلا لأن أسرة بعينها قد فرضت نفسها على شعب من الشعوب بالحيلة أو بقوة السيف أو بحسن البلاء أحيانا .

كل هذا كان يساغ فى العهود الماضية ، فأما الآن فقد أصبح لونا من الباطل يشبه هذيان الحمى أكثر مما يشبه أى شى آخر .

ولم ينكر المسلمون فى أول عهدهم شيئا كما أنكروا وراثة الملك التى استعارها من استعارها من كسروية الفرس وقيصر الروم . وفى وراثة الملك سخف لا ينقض وأخطار لا حد لها - فأنت لا تستطيع أن تكفل الحزم والعزم ، والحكمة والحلم ، والذكاء والكفاية والصلاح والاستقامة للأجنة فى بطون أمهاتها ولا للأطفال حين يولدون فكيف إذا ضمنت لهذا اللغز الغامض المبهم الذى هو الجنين قبل أن يولد أو الطفل بعد أن يولد الملك والاستئثار بأمر شعب كامل لا لشى إلا لأنه انحدر من أسرة بعينها .

لا أشك إذن فى اتجاه الشعب المصرى الآن إلى النظام الجمهورى . فلتسرع الحكومة إلى تنظيم استفتائه قبل أن تنشئ اللجنة لإعداد الدستور ذلك أجدر أن ييسر لهذه اللجنة امرها ويمهد لها إلى ما ستحاول طريقا مستقيما . فإذا أتمت هذه اللجنة عملها - وينبغى ألا تدفع إلى الإسراع الذى يفسد العمل ولا تؤخذ بالعجلة التى تفسد التفكير - دعيت هيئة من ممثلى الشعب على أن يكونوا من الذين يفقهون أحاديث الدستور ويحسنون التصرف فيها ، وعرض عليها المشروع الذى أعدته اللجنة لتدرسه وتناقشه وتقره حرة لا مكرهة ولا معجلة ولا مضيقا عليها .

فإذا أتمت عملها أعلن الدستور وانفذ واستقبل الشعب حياة مستقرة خصبة يعرف الناس فيها واجباتهم وحقوقهم ، ويعرفون أنهم مصدر هذه الواجبات وهذه الحقوق ولست أدرى إلى أى وقت طويل أو قصير يحتاج هذا كله ولكن الذى أعلمه علم يقين هو أن هذا الوقت لن يذهب عبثا ولن يضيع فى غير طائل فسينفقه الشعب فى نوعين من النشاط الخصب النافع الذى هو فى أشد الحاجة إليه والذى من أجله كانت الثورة .

أحد هذين النوعين هو النشاط فى إعداد الدستور وإتمامه وإعلانه ، والآخر هو نشاط النهضة

فى التمهيد للدستور الجديد بوضع الأسس للإصلاح فى حياتنا على اختلاف فروعها وإزالة ما يمكن أن يعترض الدستور الجديد من العقبات .

كذلك أفكر فى حياتنا الجديدة التى بدأت منذ أعلن قائد الجيش سقوط الدستور القديم ، ولست أدرى أمخطئ أنا أم مصيبا فيما أصور لنفسى من أمر المستقبل؟ ولكنى أرجو على كل حال أن يعصم الله مصر من الزلل والخطل والخطأ ويهيئ لها من أمرها رشدا.

طه حسين

الأهرام ، ١٩٥٢\١٢\١٣